تنفيذ قرار مجلس الامن في اقرب فرصة ممكنة مع المطالبة بتمديد فترة وقف اطلاق النار . مطالبة يوثانت بتقديم تقرير الى مجلس الامن خلال مدة شهرين حول جهود السفير يارينغ ومساعيه . مطالبة مجلس الامن النظر في امكانية اتخاذ اجراءات، اذا دعت الحاجة الى ذلك، لضمان تنفيذ قرار مجلس الامن وذلك وفقا للبنود المعنية من ميثاق هيئة الامم المتحدة .

هنا لا بد من تسجيل الملاحظات التالية على قرار الجمعية العامة الذي نحن بصدده باعتبار ان بعض الدول العربية قد اعتبرته انتصارا كبيرا لدبلوماسيتها وجهودها السياسية . أ) كان هدف التعديلات الفرنسية التي ادخلت على مشروع القرار تخفيف كل اشارة في القرار الى حقوق الشعب الفلسطيني وتمييعها وصياغتها بالعموميات التي تعني كل شيء ولا تعني اي شيء بالتحديد لجعل مشروع القرار مقبولا . اي ان الثمن الذي يتم دفعه دوما هو التلاعب بحقوق شعب فلسطين وتمييعها كي تحصل الدبلوماسية العربية على قرار من هذا النوع لا يسمن ولا يغني عن جوع اصلا ، علما بأن موضوع المعركة مع اسرائيل ونحوى الصراع القائم في المنطقة العربية وجوهره هي حقوق شعب فلسطين في ارضه ووطنه وفي تقرير مصيره بنفسه . ب) اشار القرار الى الانسحاب من اراض احتلتها اسرائيل وليس من كل الاراضي العربية المحتلة كما تقول السياسة العربية الرسمية حتى الان . ج) اصر القرار على انهاء حالة العداء العربي ضد دولة اسرائيل مما يعني انهاء كل مقاومة ضد دولة اسرائيل في المستقبل . د) لم تشترك الدول العربية التالية في التصويت على مشروع القرار : الجزائر ، سوريا ، العراق ، الكويت ، العربية السعودية، الجمهورية العربية اليمنية ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية — ذلك لان القرار اهمل الفلسطينيين ولان اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية قد رفضت هذا القرار وكل قرار مشابه له باعتباره معاد لمصالح حركة المقاومة واهدافها في التحرير الكامل لفلسطين من الصهيونية . هـ) قبل التصويت النهائي على مشروع القرار الذي نحن بصدده اتخذت الجمعية العمومية قرارا اجرائيا بالاكثرية نحواه تصنيف مشروع القرار الامر — اسيوي المعدل على انه « موضوع غير مهم » not an important question مما يعني ان اقراره لا يتطلب اكثرية ثلثي الاصوات في الجمعية العامة . وما كان مشروع القرار ليحظى بمثل هذه الاكثرية لو تم تصنيفه « كموضوع مهم ». بالرغم من ذلك لم يحرز القرار الا اكثرية ٢٥ صوتا فقط . بعبارة اخرى حتى الجمعية العامة لهيئة الامم التي تبنت القرار اعلنت ان قرارها « غير مهم » . و) جاء الرد الاسرائيلي الرسمي على لسان ابا ايبان برفض القرار كلية مشفوعا بالايضاح القائل بأن اسرائيل لا تعتبر انه من واجبها حمل هذا القرار محمل الجد لانه توصية من الجمعية العامة لا اكثر ، وهي توصية صنفتها الجمعية العامة نفسها بانها « غير مهمة » . هذا واقع ما سمي بالانتصار الدبلوماسي العربي في هيئة الامم وهذه حقيقته وحدوده .

لم يقتصر النشاط الدبلوماسي في هيئة الامم في الشهرين الاخرين على هذا القرار فحسب بل تعدى ذلك الى تأكيد موقفين جديدين يمكن اعتبارهما من صالح القضية العربية عامة . في الاسبوع الاول من شهر ديسمبر ١٩٧٠ اقرت اللجنة السياسية الخاصة في الامم المتحدة قرارات تطلب فيه من الجمعية العامة ان تعتبر ان مأساة اللاجئين ما تزال قائمة بسبب رفض اسرائيل السماح بعودتهم الى ديارهم كما اشارت اللجنة السياسية في قراراتها الى ضرورة الاحترام الكامل للحقوق الاساسية للفلسطينيين باعتبارها عنصر لا يستغنى عنه في اقامة سلم دائم وعادل في الشرق الاوسط ، كما اكدت ايضا ان الشعب الفلسطيني يتمتع بحقوق متساوية وبحق تقرير المصير وفقا لميثاق هيئة الامم المتحدة .

يضاف الى ذلك ان اللجنة السياسية اتخذت قرارا مدعوما من قبل الدول العربية والاشتراكية يطالب اسرائيل بتطبيق وتنفيذ توصيات لجنة هيئة الامم الموكلة ببحث موضوع خرق حقوق الانسان العربي في المناطق المحتلة من قبل اسرائيل . وجدير بالذكر ان اسرائيل كانت قد رفضت السماح لهذه اللجنة بزيارة المناطق المحتلة . غير ان اللجنة تمكنت من القيام بعملها وكانت نتيجة مشاوراتها اتهام اسرائيل بخرق حقوق الانسان في معاملتها للعرب في الاراضي المحتلة . وقد مدد القرار الذي اتخذته اللجنة السياسية صلاحيات اللجنة المعنية وطالب اسرائيل بالسماح لها بالذهاب الى الاراضي المحتلة كما طالبها بالتعاون مع اللجنة وتسهيل اعمالها ومهمتها . وقد شملت قرارات اللجنة السياسية